مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٣١) العدد (٢)٢٠٠٩
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (2) 2009

أَسْبَابُ تَحَوُّلِ النَّحْوِيِّيْنَ عَنِ الأَصْلِ، وَأَثَرُهُ فِي تَعَدُّدِ المَعَانِي

الدُّكْتُور سَامِي عَوَض *
يَاسِر محمَّد مُطْرَه جِي **

(تاريخ الإيداع ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٩. قبل للنشر في ١٣ / ٧ / 2009)

∇ الملخّص ∇

يَهْدُفُ هذا البحثُ إِلى إِظهارِ أَهمِّ أسباب الخروج عن الأصول الَّتِي سنّها النَّحْوِيُّونَ للقواعد النَّحْوِيَّة، وقد رأيتُها –بعد إنعامِي النّظرَ في كتبِ النَّحْوِ "قديمِها وحديثِها"– تعود إلى ما يتعلّق بالأصوات وطبيعتها المكوّنة لبنية الكلمة من نواحٍ، وإلى ما لا يتعلّق بطبيعة تِلْكَ الأصوات من نواحٍ أخرى.

وَلَعَلَّ المُتَأَمِّلَ في الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ العَرَبِيِّ القَدِيْمِ يَلْحَظُ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ عندما بَحَثُوا أَسْبَابَ التَّحَوُّلِ عَنِ الأَصْلِ، الَّذِي يؤدّي إِلى الخروج عن القاعدة فيُحدثُ اختلافاً وتعدّداً في أَوْجُه التَّحلِيل النَّحْوِيّ لبعض الصّيَغ، ذكروا تِلْكَ الأسباب فِي أَثْنَاءِ الحديث عن مظاهر التّحوّل وصوره، دونَ أَنْ يفردوا كلَّ موضوعٍ مِنْهَا بحديثٍ مستقلٍّ.

مُبَيِّناً في ذلكَ كلِّهِ مكانَةَ النَّحْوِ وأثَرَهُ –على اختلافِ أوجهِ تأويلاتِ النَّحْوِيِّيْنَ– في توجيهِ المعاني، وتعدُّدِ الأهدافِ، وتنوّعِ المقاصدِ، واختلافِ الدّلالاتِ.

الكلمات المفتاحيّة: تعدّد الأوجه الإعرابيّة، والاختلافات النَّحْويّة، والقرآن والنَّحْو، والنَّحْو والمعنى.

---

* أستاذ – قسم اللّغة العربيّة – كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة تشرين – اللّاذقيّة – سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللّغة العربيّة – كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة تشرين – اللّاذقيّة.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٣١) العدد (٢)٢٠٠٩
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (2) 2009

Reasons for Linguists' Deviating from the Norm and its Impact on Semantic Multiplicity

Dr. Sami Awad [*]
Yasser Motraji[**]

(Received 26 / 4 / 2009. Accepted 13 / 7 / 2009)

∇ ABSTRACT ∇

This research aims at display the most important reasons for deviating from the syntactic principles formulated by syntacticians. Having looked into syntax textbooks, old and new, I find out that these rules are related to sounds and their nature which constitutes word formation, on the one hand, and to what is not related to the nature of these sounds, on the other. A contemplator of ancient Arabic linguistic practice may observe that linguists looking for the reasons of deviating from the norm, which leads to rule deviation have mentioned these reasons when discussing aspects of this transformation and its manifestations. The basic point of this study is to show the effect of deviating from the norm of linguistic rules on the direction of meaning, the multiplicity of goals and intensions, and semantic disparity.

Keywords: linguistic possibilities, linguistic meanings, linguistics and Quranic verses, linguistics and meaning.

---

[*] **Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Postgraduate Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مُقَدِّمَة:

قبل الدُّخولِ إلى عمق البحث لا بُدَّ من الوقوفِ على معنى الاختلافِ والخلافِ، والفرق بينهما: فالخلافُ في اللّغةِ: ضدُّ الموافقةِ، يُقال: "خَالَفَ الرّجُلُ صاحِبَهُ: لم يوافقْهُ"؛ وهو مأخوذٌ من خالفَ يخالفُ مُخالفةً وخِلافاً(١). والاختلافُ في اللّغةِ: ضدُّ الاتّفاقِ(٢)، يقال: "تخالفَ الأمرانِ، واختلفا: لم يتّفقا"، وجاء في اللّسان: «كلُّ ما لم يتساوَ، فقدِ تَخَالَفَ، وَاخْتَلَفَ»(٣)؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الاختلاف والخلاف بالمعنى اللّغويّ العامّ: «أَنْ يأخذَ كلُّ واحدٍ من المختلفَيْنِ طريقاً غيرَ طريق الآخر في حاله وقوله»(٤)؛ لذَلِكَ يجوز استعمال كلٍّ من الكلمتينِ مكان الأخرى في حال التّكلّم بالعموم. أمّا بالمعنى اللّغويّ الخاصّ، ففيهما بعض الفروقِ الملاحظةِ بعد التّأمّل، وَمِنْهَا أَنَّ الاختلافَ يستعمل فيما يستند إلى دليلٍ، والخلافَ فيما لا يستند إلى دليل(٥)، والاختلافُ ما يحمل التّغاير اللّفظيّ لا الحقيقيّ، والخلافُ ما يحمل في مضمونه النّزاع والشّقاق والتّباين الحقيقيّ. وأمّا المعنى الاصطلاحيّ للاختلافِ، أو الخلافِ، فهو «علمٌ يقتدر به على حفظِ أيِّ وضعٍ، وهدمِ أيِّ وضعٍ كان، بقدرِ الإمكان»(٦).

أَهَمِّيَّةُ البَحْثِ وَأَهْدَافُهُ:

إِنَّ مُنْطَلَقَ الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّذي اِعْتَمَدْتُهُ فِي هَذَا البَحْثِ، إِنَّمَا هُوَ اِكْتِنَاهٌ لدورِ النَّحْوِ فِي توجيه معاني النّصوص القرآنيّة والشّعريّة؛ إِذْ لاَ يَخْفَى عَلَى دَارِسِ العَرَبِيَّةِ الاِرْتِبَاطُ الوَثِيْقُ بَيْنَ المَعْنَى وَالحَالَةِ الإِعْرَابِيَّةِ؛ إِذْ كُلَّمَا تَعَدَّدَ إِعْرَابُ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، تَعَدَّدَ المَعْنَى الوَاحِدُ، وَالعَكْسُ. وَلِذَلِكَ كَانَ حَافِزِي إِلَى اِخْتِيَارِ هَذَا البَحْثِ أَهَمِّيَّةَ النَّحْوِ وَمَكَانَتَهُ فِي تَفْسِيْرِ النَّصِّ الدِّيْنِيِّ والشّعريّ وَجَلاَءِ أَحْكَامِهِمَا مِنْ نَاحِيَةٍ، وَحَاجَةَ المَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ وَالإِسْلاَمِيَّةِ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى؛ لأَنَّ المَصَادِرَ المُتَوَافِرَةَ فِيْهَا تَفْتَقِرُ إِلَى دِرَاسَاتٍ تَتَّبِعُ مَنْهَجاً جَدِيْدًا، يَكْشِفُ أَهَمِّيَّةَ النَّحْوِ، وَيُحَلِّلُ اللُّغَةَ بِنَاءً عَلَى أُسُسٍ جَدِيْدَةٍ، تَتَنَاوَلُ الأَحْوَالَ البَلاَغِيَّةَ وَالنَّحْوِيَّةَ لِعَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ وَعَلاَقَاتِهَا، وَآمَلُ أَنْ يَكُوْنَ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَتَائِجَ جَدِيْدًاَ مفيداً. وَهَدَفِي بَيَانُ كَيْفِيَّةِ اسْتِخْدَامِ هَذِهِ اللُّغَةِ لِتَحْقِيْقِ أَهْدَافِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ والشّعريّ وَغَايَتِهِما، بِدِرَاسَةٍ تَرْبِطُ النِّظَامَ النَّحْوِيَّ بِالطَّرِيْقَةِ الَّتِي وُظِّفَ فِيْها هَذَا النِّظَامُ لأَدَاءِ المَعَانِي؛ لذَلِكَ فَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَخْتَارَ مَوْضُوْعَاً يُبْرِزُ دَوْرَ النَّحْوِ فِي توجيه الدّلالاتِ وتَنَوّعِها، وَاضِعَاً فِي حِسْبَانِي أَنَّ النَّحْوَ لم ينشأ لمجرّد الهروب من اللّحنِ وحسب، وإنّما للفهم والبَحْثِ عَنْ كُلِّ مَا يُفِيدُ فِي اسْتِنْطَاقِ النُّصُوْصِ، والوقوف على الأغراض والمقاصد والغايات.

---

(1) الزُّبَيْدِيّ، محمّد مُرتضى الحسينيّ. *تاج العروس مِنْ جواهرِ القاموس*. مجموعة من المحقّقين. ج٣٣، دار الهداية، د.ت، (خلف)، ٢٧٤.

(2) الجرجانيّ، عليّ بن محمّد. *كتاب التّعريفات*. تحـ. د. محمّد عبد الرّحمن المرعشليّ. ط٢، دار النّفائس، بيروت–لبنان، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ١٦٤.

(3) ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم. *لسان العرب*. تحـ. عبد الله علي الكبير؛ محمّد أحمد حسب الله؛ هاشم محمّد الشّاذّليّ. ج٢، دار المعارف، القاهرة، د.ت، (خلف)، ١٢٤٠.

(4) الأصفهانيّ، الحسين بن محمّد الرّاغب. *المفردات في غريب القرآن*. تقديم وائل أحمد عبد الرّحمن. المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة–مصر، د.ت، مادّة (خلف)، ١٦٢.

(5) الكفوي، أبو البقاء. *كتاب الكلّيّات*. تحـ. عدنان درويش ؛ محمّد المصري. ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ٦١.

(6) الرَّازيّ، أبو بكر. مختصر *اختلاف العُلَماء*. تحـ. د. عبد الله نذير أحمد. ج١، ط٢، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت–لبنان، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م، ٨٠.

مَنْهَجِيَّةُ البَحْثِ:

وَاخْتَرْتُ أَنْ أَعْرِضَ هذه الأَسْبَابَ جميعَها وفقَ مَنْهَجٍ وَصْفِيٍّ تاركاً الأحكام المعياريّة، مكتفياً بإظهار دور كلٍّ من الأسباب الّتي تتعلّق بالأصوات والّتي لا تتعلّق بها، وأَهَمِّيَّته في توجيه المعاني وتعدّد الأَوْجُه الإعرابيَّة فِي أَثْنَاءِ التَّحلِيل النَّحْوِيّ، ممّا يساعد على فهم طبيعة النَّحْو ووظيفته على مستوى أعمق وأكثر موضوعيّة.

أَسْبَابُ تَحَوُّلِ النَّحويِّين عَنِ الأَصْلِ، وَأَثَرُهُ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي:

أ- الأَسْبَابُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالأَصْوَاتِ، وَفِطْرِيَّةِ اللُّغَةِ المُكْتَسَبَةِ:

١- التَّنْغِيْمُ، وَكَيْفِيَّةُ النُّطْقِ أَوِ الأَدَاءِ:

إِنَّ لطبيعة أداء العبارة، ولطريقة النُّطْق بها أثراً مهمّاً في صياغة المعنى، وَبِتَلَوُّنِ الإيقاعِ وَتَعَدُّدِ الأنغامِ، تتلوّنُ المعاني وتتعدّدُ الأغراض، وَمِنْ هُنَا كانَ للأصوات قيمتُها المعنويّة في تحديد دلالات الكلمات(٧).

فَالتَّنغِيمُ: «هو الإطارُ الصَّوْتِيُّ الَّذِي تُقالُ به الجملةُ في السِّياقِ»(٨)، وَإِذَا كان التَّنغِيم خاصّاً باللُّغَة المنطوقة، الَّتِي تتعدّد معانيها بتعدّد نغماتها، فَإِنَّ هناك العديد من الأمثلة المكتوبة الَّتِي يسمح رسمها الكتابيّ أَنْ تُقْرَأَ بعدّة نغماتٍ، وكلّ نغمةٍ تقتضي معنىً مغايراً للمعنى الَّذِي تقتضيه نغمةٌ أخرى، وهكذا يتوقّفُ المعنى على طريقة النُّطْق، والتّدرّج في النّغم، ومن الشِّوَاهِد على ذَلِكَ قول الشّاعر(٩):

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْرَاً!   عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى والتُّــرَابِ.

يقول ابن هِشَام: «فقيل: "أتحبّها؟"، وقيل: إِنَّهُ خبر؛ أي: أنت تحبّها»(١٠)، ويقول الدُّكْتُور تَمَّام حَسَّان: «فقد أغنتِ النّغمة الاستفهاميّة في قوله: "تحبّها؟" بما لها من صفةِ وسيلةِ التّعليق، عن أداة الاستفهام، فحُذِفَتِ الأداة، وبقي معنى الاستفهام مفهوماً من البيت، وإنصافاً للحقِّ هنا لا بُدَّ أَنْ نشيرَ إِلى أَنَّهُ يمكنُ في بيت ابن أبي ربيعة هَذَا مع تغيّر النّغمة أَنْ يفهم منه معنى التّقرير للتّأنيب، أو التّعيير، أو الإلجاء إلى الاعتراف»(١١).

ومن أمثلة ذَلِكَ في القرآن الكريم قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ}(١٢)؛ حَيْثُ يتوقّف معنى الآية الكريمة وتأويلها النَّحْوِيّ، على طريقة نطقها؛ فَإِذَا كانت اللَّهجة الخطابيّة مرتفعةً فهَذَا يعني أَنَّ في الكلام حذفاً لهمزة الاستفهام، والكلامُ بِذَلِكَ إنشائيٌّ بالاستفهام، والتَّقْدِيْر: "أَوَتِلْكَ نعمةٌ تمنُّها عليَّ"، وهَذَا ما لَمْ يُجِزْهُ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ إلاّ الأخفش(١٣)، وأمّا غيره فَلَمْ يُجِزْهُ إِلاّ قَبْلَ "أَمْ" كقول الشّاعر(١٤):

---

(7) أبو الفرج، د. محمّد أحمد. *مُقَدِّمَة لدراسة فقه اللُّغَة*. ط١، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٦٩م، ١٣٢.

(8) حسّان، د. تمّام. *اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها*. ط٢، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ٢٢٦.

(9) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ورواية الدِّيوان بلفظِ "النَّجْمِ" بدل "الرّملِ". ابن أبي ربيعة، عمر. *الدِّيوان*. المكتبة التّجاريّة، مصر، ١٩٥٢م، ٤٣٣. وهو من شواهد سيبويه بلفظ "الرّمل". سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تحـ. د. محمّد كاظم البكّاء. ج١، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٤٠٤.

(10) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام. *مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب*. تحـ. مَازِن المُبَارَك؛ محمّد عليّ حمد اللّه، مراجعة سعيد الأفغانيّ. مؤسّسة الصّادق، طهران، ١٣٧٨هـ، ٢٠.

(11) حسّان، د. تمّام. *اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها*، ٢٢٧-٢٢٨.

(12) {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَّ بَنِيْ إِسْرَائِلَ}. سورة الشّعراء، الآية ٢٢.

(13) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة. *معاني القرآن*. تحـ. د. فائز فارس. ج٢، ط٢، الكويت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ٤٢٦.

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ، أَمْ بِثَمَانِ؟

أي: "أبسبعٍ"، وهَذَا ما نصّ عليه سِيْبَوَيْهِ في "الكتاب"(١٥)، وَإِذَا كانت النّغمة منخفضةً، لا انفعال فيها، كانت الجملة خبريّة يُراد بها التّهكّم والسّخرية؛ أي: "إِنْ كان ثَمَّ نعمةٌ، فليستْ إلاّ أَنَّكَ جَعَلْتَ قومي عبيداً".

ولَعَلَّ هَذَا ما دفع الدُّكْتُور تَمَّام حَسَّان للقول: «إِنَّ مُجَرَّدَ قبولِ احتمالٍ من هَذَا النّوع، ليُسوِّغ موقفَ الأقدمينَ حين حافظوا على ذكر الأدوات باطّرادٍ؛ لأَنَّ التُّرَاث مكتوبٌ، تتّضح فيه العلاقاتُ بالأدواتِ، وليس منطوقاً تتّضح فيه العلاقاتُ بالنّغماتِ»(١٦).

٢- الوَصْلُ، وَالوَقْفُ:

يَرَى الإمام الجُرْجَانِيّ أَنَّهُ لاَ يتمكَّنُ مِنْ هَذَا العلم إِلاَّ عالمٌ له ثقافتُهُ وذوقُهُ وتمرُّسُهُ في كثيرٍ مِنَ العلومِ، يقول: «اِعْلَمْ أَنَّ العِلْمَ بما ينبغي أَنْ يُصْنَعَ في الجملِ مِنْ عطفِ بعضِها على بعضٍ، أو تركِ العطفِ فيها، والمجيءِ بها منثورةً تُسْتَأْنَفُ واحدةً مِنْهَا بعد أخرى، مِنْ أسرارِ البلاغةِ، وَمِمَّا لا يأتي لِتَمَامِ الصَّوابِ فيه، إلاّ الأعرابُ الخُلَّصُ»(١٧). ويذهب الإمام الزّركشيّ إلى أَنَّ لظاهرتي الوصل والوقف ارتباطاً وثيقاً بالتَّفسير والإعراب والمعنى واللّغة؛ لذَلِكَ لا يتمكّنُ منه إلاّ مَنْ تمكّنَ مِنْهَا مجتمعةً، يقول: «وهَذَا الفنُّ معرفتُهُ تحتاج إلى علومٍ كثيرةٍ، قال أبو بكر بن مجاهد: لا يقوم بالتَّمامِ في الوقفِ، إلاّ نَحْوِيٌّ عالِمٌ بالقِرَاءَات، عالِمٌ بالتَّفسير، والقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالِمٌ باللُّغَةَ الَّتِي نزل بها القرآن»(١٨)، ثمّ يبيّن الزّركشيّ سبب احتياجه إلى النَّحْو، بقوله: «فأمّا احتياجه إلى معرفة النَّحْو وتقديراتِهِ، فلأنَّ مَنْ قالَ في قوله تعالى: {مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيم}(١٩): إِنَّهُ منصوب بمعنى: "كَمِلَّةِ"(٢٠)، أو أَعْمَلَ فيها ما قبلها، لَمْ يقفْ على ما قبلها»(٢١). ويعرّفُ ابنُ الجَزَرِيّ الوقفَ بقوله: «والوقفُ: عبارةٌ عن قطع الصّوت على الكلمة زمناً ينفّس فيه عادةً، بنيّةِ استئناف القراءة»(٢٢)، ثمّ يأتي بأمثلةٍ من التّعسّف والتمحّل في الوقف الَّذِي يؤدّي إلى تعسّفٍ في الإعراب، وتخبّطٍ في التّوجيه، ومن ذَلِكَ أَنْ يقف القارئ على {لَا تُشْرِكْ} من قوله تعالى: {يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}(٢٣)، فتكون {بِاللَّهِ} على معنى القسم، وهَذَا فاسدٌ من جهة المعنى، ومن ذَلِكَ مثلاً قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ}(٢٤)، وقد عزا الدّكتور محمّد

---

(14) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ورواية الدِّيوان: "فواللهِ ما أدري، وإنّي لَحاسِبٌ". ابن أبي ربيعة، عمر. *الدِّيوان*، ٢٥٧. وهو من شواهد سيبويه. سِيْبَوَيْهِ. *الكتاب*. ج٤، ٣٥١.

(15) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان. *الكتاب*، ج٤، ٣٥١.

(16) حسّان، د. تمّام. *اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها*، ٢٢٨.

(17) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تصحيح السّيد محمّد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٦١م، ١٧٠-١٧١.

(18) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد. *البُرهان في علوم القرآن*. تحـ. محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم. ج١، ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، ٢٤٢.

(19) {وَجَاهِدُوا فِيْ اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّيْنِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيم}. سورة الحجّ، الآية ٧٨.

(20) أي: انتصب على تقدير حذف الكاف، كَأَنَّهُ قال: "كَمِلَّةِ"، وقدَّرَ سيبويه الفعل "اتّبعوا". سِيْبَوَيْهِ. *الكتاب*. ج١، ٢٥٧.

(21) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد. *البُرهان في علوم القرآن*. ج١، ٢٤٢.

(22) ابن الجَزَرِيّ، محمّد. *النّشر في القِرَاءَات العشر*. صحّحه عليّ بن محمّد الضبّاع. ج١، دار الفكر، د.ت، ٢٤٠.

(23) سورة لقمان، الآية ١٣.

(24) سورة آل عمران، الآية ٧.

حماسة سبب الاختلاف هنا لفقدان النغمة(٢٥)، وقد اختلف النَّحْوِيُّونَ في إعراب "الواو"، وما بعدها في قوله: {وَالرَّاسِخُونَ }، وانقسموا فريقين: رأى أصحاب المذهب الأوّل، أَنَّ "الواو" للعطف، حَيْثُ عطفت {الرَّاسِخُونَ}، على اسم الجلالة؛ لأَنَّهَا تفيد الجمع(٢٦)، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون {الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} داخلين في علم التَّأوِيل(٢٧)، وتكون جملة {يَقُولُونَ} محتملةً وجهين: أحدهما: أَنَّهَا حالٌ من الرّاسخين(٢٨)؛ أي: يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذَلِكَ، والآخر: أَنْ تكون خبر مبتدأ مضمرٍ؛ أي: هم يقولون، وهنا تتجلّى ظاهرة الوصل لتجعلَ الكلام ذا سلسلةٍ نطقيّةٍ واحدةٍ غير منقطعة؛ وما ينتج عنها من معنىً أشرنا إليه. ورأى أصحاب المذهب الثَّانِي أَنَّ الواو للاستئناف، والجملة بعدها ابتداء كلامٍ مقطوعٍ ممّا قبله، وَأَنَّ الكلام تمّ عند قوله: {إِلاَّ اللّهُ}، فوجب عنده الوقف، كما ذكر ابن كَثِيْر(٢٩)، وَالمعنى أَنَّ المتشابه من القرآن الكريم قد استأثر الله بعلمه، فلا يعلم تأويله غيره، ويكون الكلام بِذَلِكَ ذا سلسلَتَيْنِ نطقيّتَيْنِ تنتهي الأولى بـــ {إِلاَّ اللّهُ}، وتبدأ الثَّانِية بـــ {الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}.

٣- فِطْرِيَّةُ اللُّغَةِ المُكْتَسَبَةِ:

ثمّة اختلافاتٌ عديدةٌ بين النَّحْوِيِّيْنَ، أدّت إليها طبيعة اللُّغَة، ومن ذَلِكَ على سبيل الأمثلة، لا الحصر:

- تَعَذُّرُ الابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ:

إنَّ طبيعةَ اللُّغَةِ الَّتِي اقتضت تعذّرَ الابتداء بالسّاكن وحذف الحرف الأخير في كلمة "اسم" مثلاً، هي الَّتِي أدّت من غير شكٍّ، إلى ظهور الاختلاف المشهور بين البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ في أصل اشتقاقِهِ ومعناه؛ فهو عند البَصْرِيِّيْنَ من "سما يسمو"، إِذَا علا، فالمحذوف منه "لامه"؛ وعند الكُوفِيِّيْنَ من "السّمة" فالمحذوف "فاؤه"(٣٠).

- اِمْتِنَاعُ تَوَالِي سَاكِنَيْنِ:

تَمْنَعُ اللُّغَةُ التقاءَ السّاكنَيْنِ في الإعرابِ والبناءِ، حَتَّى إِنَّ المبنيَّ لَيُحَرَّكُ إِذَا التقى فيه ساكنان، وهنا وقعَ الاختلافُ بسببِ هَذِهِ العلّةِ الصَّوْتِيَّةِ، فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ الأصلَ تحريكُ السّاكنِ الأوّلِ؛ لأَنَّ به يُتَوَصَّلُ إلى النُّطْقِ بالثَّانِي، فهو كهمزة الوصل، وَمِنْهُمْ مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ الأصلَ تحريكُ ما هو طرفُ الكلمةِ، أوّلَ السّاكنين كان أو ثانيهما؛ لأَنَّ الأواخرَ مواضعُ التّغييرِ، ولذَلِكَ كان الإعرابُ آخِراً(٣١).

- تَعَدُّدُ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ:

وذَلِكَ لعدم وجودِ قرينةٍ تهدي إلى الجزم بوجهٍ دون وجهٍ، أو الحكم عليه بِأَنَّهُ مطّرد أو غير ذَلِكَ، ومن أمثلة ذَلِكَ ما لم تظهرْ عليه الحركاتُ الإعرابيَّةُ لعللٍ اقتضتها طبيعة اللُّغَة العَرَبِيَّة، ممّا أدّى إلى تنوّع وجوه الإعراب الَّتِي

---

(25) عبد اللّطيف، د. محمّد حماسة. *العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث*. دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ٢٩٦.

(26) القُرْطُبِيّ، مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. مج٢، ج٤، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م، ١٦.

(27) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحـ. د. أحمد محمّد الخرّاط. ج٣، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، ٢٩.

(28) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. قرأه وصحّحه محمّد حسين العرب. مج٣، ج٣، دار الفكر، بيروت–لبنان، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، ١٣٥.

(29) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل. *تفسير القرآن العظيم*. مؤسّسة الرّيّان، لَم يُذكر على الغلاف بلد النّشر، ولا تاريخ الطبعة، مج١، ٤٥٣.

(30) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *اللُّباب في علل البناء والإعراب*. تحـ. د. عبد الإله نبهان. ج١، دار الفكر، دمشق–سورية، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ٤٦.

(31) *المصدر السّابق*، ج٢، ٧٦.

يتفرّع عنها اختلافٌ في المعنى، ومن ذَلِكَ الجمل الَّتِي لها محلٌّ من الإعراب، والمصادر المؤوّلة، وأشباه الجمل، والإعراب التَّقْدِيْرِيّ، والأسماء المبنيّة، وسأكتفي بذكر مثالٍ من ذلك كلِّهِ لضيق المقام على شبه الجملة، وما اختُلِفَ في تعليقه للأسباب نفسها، وهو قوله تعالى: {وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ}(٣٢)، فقوله: {فِي الْمَضَاجِعِ} يحتملُ في هَذَا السِّياق أَنْ يتعلّقَ بالفعل {اهْجُرُوهُنَّ}(٣٣) على أَنَّهُ في موضع المفعول فيه؛ أي: "اتركوا مضاجعتَهنّ"، والمعنى: "اتركوا النّومَ مَعَهُنَّ دُوْنَ كَلامِهِنَّ وَمُؤَاكَلَتِهِنَّ"، ويحتمل أَنْ يتعلّق بـــ {نُشُوزَهُنَّ}؛ والمعنى: "واللاتي تخافون نشوزهنّ في المضاجع"، والوجهان مطّردان في هَذَا المقام الَّذِي يحتمل المعنيين.

- اِحْتِمَالُ الفِعْلِ غَيْرَ نَوْعٍ لِحَذْفٍ أَصَابَهُ:

وهَذَا أَيْضَاً نتيجة للّغة وطرق استخدامها، ومن ذَلِكَ ما احتمل أَنْ يكونَ مضارعاً، وأَنْ يكونَ ماضياً، كقوله تعالى: {فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ}(٣٤)، قال أبو البقاء: «يجوز أَنْ يكون اللفظ ماضياً»(٣٥)، وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «يجوز أَنْ يكون مضارعاً، وحُذِفَتْ منه إحدى التّاءَين تخفيفاً»(٣٦)، وذهب الآلوسيّ إلى أَنَّهُ ماضٍ ومنع احتمال كونه مضارعاً، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «و{تَوَلَّوْاْ} هنا ماضٍ، ولا يجوز أَنْ يكون التَّقْدِيْر "تتولّوا" لفساد المعنى؛ لأنّ: {فَقُولُواْ}(٣٧)، خطابٌ للنّبيّ ρ والمؤمنين، و"تتولّوا" خطابٌ للمشركين، وعند ذَلِكَ لا يبقى في الكلام جواب»(٣٨)، وكَذَلِكَ ضعّف أبو البقاء كون الفعل هنا مضارعاً، وعلّل ذَلِكَ بأنّ: «حرف المضارعة لا يُحْذَف»(٣٩). وردّ عليه ابن هِشَام بقوله: «وهَذَا فاسدٌ؛ لأَنَّ المحذوف الثَّانية(٤٠)، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذَلِكَ هِشَام الكوفيُّ، ثُمَّ إِنَّ التَّنْزِيل مشتملٌ على مواضعَ كثيرةٍ من ذَلِكَ لا شكّ فيها(٤١)، نحو: {نَارًا تَلَظَّى}(٤٢)، و: {وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ المَوْتَ}(٤٣)»، وهَذَا كلّهُ كانَ سبباً مِنْ أسبابِ الاختلافِ بين النَّحْوِيِّيْنَ، مردُّهُ إلى طبيعةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَخَوَاصِّهَا النُّطْقِيَّةِ وَالكِتَابِيَّةِ.

٤- تَعَدُّدُ اللَّهجَاتِ:

كانت المادّة الَّتِي جمعها القُدَمَاء من القبائل المختلفة أحد الأسباب الَّتِي أدّت إلى الاختلاف النّحويّ؛ ذَلِكَ لأَنَّ الرّقعةَ المكانيَّةَ الَّتِي انتشرَ فيها العَرَبُ الَّذِيْنَ جُمِعَتْ مِنْهُمُ اللُّغَةُ كَانَتْ بالغةَ الاتِّساعِ، إلى جانب أَنَّهَا تضمُّ قبائلَ كثيرةً، مِنْهَا المجاورُ لأممٍ غيرِ عَرَبِيَّةٍ، وَمِنْهَا المجاورُ لقبائلَ عَرَبِيَّةٍ فصيحةٍ، وَأَدَّى ذَلِكَ إلى اختلاف اللَّهجات الَّتِي

---

(32) سورة النّساء، الآية ٣٤.

(33) الحموز، د. عبد الفتاح أحمد. *التَّأويل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم*. ج٢، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض- المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ١٠٨٩.

(34) سورة آل عمران، الآية ٦٣.

(35) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *التّبيان في إعراب القرآن*. تحـ. مكتب البحوث والدّراسات. ج١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٢١٧.

(36) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج٣، ٢٣٠.

(37) {فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُواْ اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُوْنَ}. سورة آل عمران، الآية ٦٤.

(38) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج٣، ج٣، ٣٠٩.

(39) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *التّبيان في إعراب القرآن*. ج١، ٢١٧.

(40) ويعني التّاء الثَّانِية من "تتولّوا"، فهي المحذوف على مذهب الجمهور، وليست الأولى وهي حرف المضارعة.

(41) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام. *مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب*. ٨٠٨-٨٠٩.

(42) سورة الليل، الآية ١٤.

(43) سورة آل عمران، الآية ١٤٣.

جمعها اللُّغَوِيُّونَ، واحتجّ بها النَّحْوِيُّونَ؛ «فعندما يعدُّ أبو عمرو بن العلاء اللُّغَةَ الفصيحةَ في عليا هوازن، يراها الفَرَّاء في لهجة قريشٍ مثلاً... وسِيْبَوَيْهِ يميل إلى لهجة الحجاز»(٤٤) ممّا جعل الميدان واسعاً للجدل والحوار والتَّعلِيل بين النَّحْوِيِّيْنَ، فِي أَثْنَاءِ تقعيدهم لأصول النّحو؛ لشدّة ما كان يخرج عن ذَلِكَ الأصل من لهجاتٍ مِنْهَا ما هو فصيحٌ، وَمِنْهَا ما هو أقلّ فصاحةً، وَمِنْهَا ما هو غير فصيح، وَرُبَّمَا كان لعامل الزَّمَن سببٌ في هَذَا الاضطراب اللُّغَوِيّ، وباعثٌ على الاختلاف النّحويّ؛ فاللُّغَة الَّتِي رويت على عهدِ امرئ القيس، غير الَّتِي رُوِيت على عهد الفرزدق، وجرير، وابن هرمة –آخر مَنْ يحتجّ بشعره– وَإِذَا صحّ لنا القول: إنَّ اللُّغَةَ كائنٌ حيٌّ يتطوّر بتطوّر الزَّمَن، نمطاً، وأسلوباً، وبلاغةً، وعمقاً، ومصطلحاً، فَإِنَّ اللُّغَة الَّتِي جمعها الخليل وَمَنْ قبله، قد تختلفُ عن اللُّغَة الَّتِي جمعها الكِسَائِيّ وَمَنْ بعدَه، وما وصلَ إلى الخليل لم يصلْ كلّه إلى الكِسَائِيّ بل إنَّ اللُّغَة نفسها لم يُحْصِهَا اللُّغَوِيُّونَ، وضاع مِنْهَا شيءٌ غير قليلٍ؛ «لأنّ النُّحَاةَ واللُّغَوِيِّيْنَ لم يقفوا على المادّة المدروسة كلّها»(٤٥).

فعدمُ التفاتِ النَّحْوِيِّيْنَ إلى اختلاف اللَّهجات أدَّى بهم إلى الاختلاف في الآراء، والتَّعَدُّد في المذاهب، والانقسام في المدارس، فِي أَثْنَاءِ وقوفهم على شاهدٍ خرجَ في طبيعته النُّطْقيّة الصَّوْتِيَّة على ما هم يعهدونه في اللَّهجة الَّتِي اتّخذوها مقياساً لرسم قواعدهم، دون أَنْ يلتفتوا إلى أَنَّ هَذَا الشّاهد جاء على لهجةٍ من لهجات العرب، فيقبلوه، ويدرسوه، ويقيسوا عليه، بل على العكس فقد عدّوه خارجاً على القواعد الَّتِي استنبطوها لتضبط أحكامهم النَّحْوِيّة، وذكر الدّكتور أحمد عبد الغني في مقدّمة كتابه القاعدة النّحويّة أنّه كانت هناك لهجات حكم عليها النّحاة بالشذوذ والضّعف والرَّداءة، وقرّروا عدم القياس عليها، ثُمَّ امتطَوها دوابَّ تحقّق مآربهم، وجموحهم في الرّأي، وتطرّفهم في الدِّفاع عن قواعدهم(٤٦)، والشَّوَاهِد على ذلك كثيرةٌ في القرآن الكريم، وأشعار العرب، ولا يسمح المقام بذكرها ولا يتّسع، هَذَا إِنْ أمكن حصرها، وإِنَّمَا سأكتفي بشاهد من الشّعر العربيّ، وآخر من التَّنْزِيل الحكيم أستدلُّ به على أَنَّ تأويلات النَّحْوِيِّيْنَ، وتعليلاتهم، وتقديراتهم على كثرتها –ما كان صواباً منها، أو ما كان متكلّفاً وفاسداً– إِنَّمَا مردّه إلى عدم الأخذ بلهجات العرب جميعها أو كثيرها أو حَتَّى قليلها، يقول الشّاعر "عبيد الله بن قيس الرّقيّات"(٤٧):

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ

حيْثُ وصل الفعلَ بألف التَّثنية مع أَنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهر، فَمِنَ المعروفِ أَنَّ القاعدة المطّردة في العَرَبِيَّة عند النَّحْوِيِّيْنَ هي أَنَّ الفعل يجب أَنْ يبقى مع الفاعل بصيغة الواحد، وَإِنْ كان مثنّىً أو مجموعاً، إلاّ في لغةٍ واحدة – وهي لغة أزدشنوءة– تجيز تثنية الفعل مع الفاعل، وجمعه معه، وتسمّى لغة: "أكلوني البراغيث"، على عدِّ "مبعدٌ" فاعلاً لـــ "أسلماه" والألف في "أسلماه" حرف دالّ على التّثنية، ولها تخريجات عدّة: الأوّل: أَنْ يكونَ "مبعدٌ" بدلاً من الألف في "أسلماه"، والثَّانِي: أَنْ يكونَ فاعلاً، والألف حرفٌ للتثنية لا اسمٌ –وقد بيّنّاه في لغة "أكلوني البراغيث"– والثَّالِث: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: "هُما مبعدٌ وحميمٌ".

---

(44) ديرة، المختار أحمد. *دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء*. ط١، دار قُتَيْبَة، بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م، ٣١٣.

(45) الحلوانيّ، د.محمّد خير. *الخلاف النَّحْوِيّ*. دار الأصمعيّ، حلب، د.ت، ٦٢.

(46) عبد الغني، د. أحمد عبد العظيم. القاعدة النّحويّة–دراسة نقديّة تحليليّة. كلّيّة دار العلوم–دار الثّقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م، ٢٣.

(47) الرّقيّات، عبيد الله بن قيس، *الدّيوان*. تحـ. د. محمّد يوسف نجم. دار صادر، بيروت، ١٩٦.

ومنه قوله تعالى: {وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ}(٤٨)، على عدِّ {الَّذِيْنَ} فاعلاً لـــ {أَسَرُّواْ} والواو في {أَسَرُّواْ} حرف دالّ على جمع الفاعل، وإليه ذهب الأخفش(٤٩) -مخالفاً البَصْرِيِّيْنَ- وأبو عُبَيْدَةَ(٥٠)، وجعلا مِنْهَا قوله تعالى: {ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ}(٥١)، وقال ابن عَطِيَّة: «الوقوف على { النَّجْوَى} في هَذَا القول، لا يحسنُ»(٥٢)، وذكر أَبُو حَيَّان أَنَّ بعضهم قال: «هي لغة شاذّة»(٥٣)، وقال ابن هِشَام: «وَحَمْلُها على غيرِ هَذِهِ اللُّغَة أَوْلى، لِضَعْفِهَا»(٥٤)، فيما ذهب القُرْطُبِيّ إلى أَنَّ هَذَا التَّخْرِيج "حسنٌ"(٥٥)، وقال الآلوسيّ: «وهي لغة حسنة، وليست شاذّة كما زعم بعضهم»(٥٦). وَمَنْ ضعّفَ هَذِهِ اللُّغَة من النَّحْوِيِّيْنَ راح يَتَأَوَّلُ لِهَذِهِ الآية الكريمة تقديراتٍ وتأويلاتٍ، حَتَّى يخرّجَها على قاعدةٍ مطّردةٍ، كان قد رسمَ حدَّها، واستنبطَ حكمَها، فِي أَثْنَاءِ عمليّة استقرائه لقواعد النَّحْو، فتعدّدت الوجوه وتنوّعت التَّخْرِيجات، واقتضت تعدّداً في التَّحلِيل النَّحْوِيّ الَّذِي اقتضى بدوره تعدّداً في المعاني الَّتِي تنطوي عليها الآية: **الوجه الأوّل:** الرّفع: وفيه أربعة أَوْجُه؛ أحدُها أَنْ يكونَ بدلاً من الواو في {أَسَرُّواْ}، -وهو مذهب سِيْبَوَيْهِ الَّذِي نقله عن يونس(٥٧)، والوقوف هنا على قوله: {النَّجْوَى}- والثَّانِي: أَنْ يكونَ فاعلاً، والواو حرفٌ للجمع لا اسمٌ -وقد بيّناه في لغة "أكلوني البراغيث"- والثَّالِث: أَنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ "هل هَذَا"؛ والتَّقْدِيْر: "يقولون: هل هَذَا؟"، والرَّابِع: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: "هُمُ الَّذِيْنَ ظلموا". **والوجه الثَّانِي:** أَنْ يكون منصوباً على إضمار "أعني". **والوجه الثَّالِث:** أَنْ يكون مجروراً، صفة للنّاس(٥٨). وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَيْضَاً وجهين للرّفع، وهما: «أَنْ يكونَ {الَّذِيْنَ} مبتدأ، و{أَسَرُّواْ} جملةً خبريّةً قُدِّمتْ على المبتدأ، ويُعزى للكسائيّ، وَأَنْ يكون {الَّذِيْنَ} مرفوعاً بفعلٍ مقدّرٍ، فقيل تقديره: "يقولُ الَّذِيْنَ"، واختاره النَّحَّاس، ويدلّ عليه قوله بعد ذَلِكَ{هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ}، وقيل تقديره: "أَسَرَّهَا الَّذِيْنَ ظلمُوا"»(٥٩)، وقالَ ابن عَطِيَّة: «والوقوف على {النَّجْوَى}، في هَذَا القول أحسن»(٦٠)، وذكر السَّمِيْن أَيْضَاً وجهاً آخر للنّصب، وهو الذمّ، ووجهاً آخر للجرِّ وهو البدل من "النَّاس"، وعزاهُ للفرّاء، ورأى

---

(48) سورة الأنبياء، الآية ٣.

(49) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة. *معاني القرآن*. ج٢، ٤١٠.

(50) أبو عُبَيْدَة، معمر بن المثنّى التّيميّ. *مجاز القرآن*. تحـــ. د. محمّد فؤاد سـزكين. ج١، ط٢، مؤسّـسة الرّسـالة، بيـروت-لبنـان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ١٠١.

(51) سورة المائدة، الآية ٧١.

(52) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ. *المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. ط١، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ١٢٧٤.

(53) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين. *البحر المحيط*. تحـــ. د. عبد الرّزّاق المهـدي. ج٦، ط١، دار إحيـاء التُّـراث العربـي، بيـروت-لبنـان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٣٦٤.

(54) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام. *مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُب الأَعَارِيْب*، ٤٧٩.

(55) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. مج٦، ج١١، ١٧٩.

(56) الآلوسيّ، شهاب الدّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج١٠، ج١٧، ١٣.

(57) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج٢، ١١٤.

(58) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *التّبيان في إعراب القرآن*. ج٢، ١٩٩.

(59) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص١٣٣.

(60) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ. *المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. ١٢٧٤.

فيه السَّمِيْن الحَلَبِيّ بعداً(٦١). ولعلَّ الوجهين الأوّل والثاني من أوجه الرّفع هما الأيسران لبعدهما عن التكلّف والتأويل.

وخلاصةُ الأمرِ أنَّ النَّحْوِيِّيْنَ لو سَلَّمُوا بضرورة الأخذ بهَذِهِ اللَّهجة لما اضطرّوا إلى التَّأوِيل والحذف والتَّقْدِيم والتَّأْخِير، فكانَ عدمُ تسليمهم بتعدّدِ اللّهجات فتحاً كبيراً لأبواب الاختلاف فيما بينهم على مصراعيها.

ب- الأَسْبَابُ غَيْرُ الصَّوْتِيَّةِ لِلتَّحَوُّلِ عَنِ الأَصْلِ:

١- اِطِّرَادُ البَاب:

السّبب في العدول عن الأصل هنا ليس سبباً صوتيّاً، ولا علاقة له ببنية الكلمة ومكوّناتها الصَّوْتِيَّة؛ وإِنَّمَا هو سبب يتعلّق بميل اللُّغَة إلى بناء قواعدها على أصولٍ عَامَّة مطّردةٍ، ومن الأمثلة الَّتِي أوردها ابن الأَنْبَارِيّ على ذَلِكَ، حذف الهمزة من أخوات "أُكْرِمُ"؛ فقالوا فيها: "نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ"، والأصل: "نُؤَكْرِمُ، وتُؤَكْرِمُ، ويُؤَكْرِمُ"، كقول الشّاعر(٦٢): * فَـإِنَّـهُ أَهْـلٌ لأَنْ يُـؤَكْـرَمَـا *

وإِنَّمَا حذفت الهمزة من "أُكْرِمُ" لاجتماع همزتَيْنِ متتاليَتَيْنِ؛ إذِ الأصل فيه: "أُأَكْرِمُ"، فحذفت إحداهما تخفيفاً، فلمّا انتقلوا إلى سائر حروف المضارعة زال الاستثقال، إلاّ أنّهم لم يعودوا إلى الأصل؛ ليطّرد البابُ في الجميع(٦٣)، وهنا وقع الاختلاف؛ إذ بقي هناك من العرب مَنْ يغفل عن ذَلِكَ كالشّاهد السابق "يُؤَكْرَما"، ونظائره كثيرة، فهو مع كونه الأصل، إلاّ أَنَّ ابن جنّي عدّه ممّا لا يقاسُ عليه، وإِنَّمَا "خرج هنا تنبيهاً وتصرّفاً واتّساعاً"(٦٤)، وذَلِكَ ليطّرد الباب في الجميع.

٢- أَمْنُ اللَّبْسِ، وَالتَّرَخُّصُ فِي الإِعْرَاب:

لقد جعل النَّحْوِيُّونَ العدول عن أصل وضعِ الجملةِ بوساطة الحذف، أو الإضمار، أو الفصل، أو تشويش الرّتبة بالتَّقْدِيم والتَّأْخِير، أو التوسّع في الإعراب من باب التّرخّص عند أمن اللبس، ومن أشكال العدول عن أصلٍ من الأصول، العدول عن الإعراب؛ ذَلِكَ أنّ من الأصول العَرَبِيَّة الدَّالَة بالحركات على المعاني، فَإِذَا استهدينا بهَذَا الأصل وجب أن نرى في هَذِهِ العلامات الإعرابيَّة إشارةً إلى معانٍ يُقْصَدُ إليها، فتجعل تِلْكَ الحركات دوالَّ عليها، وما كان للعرب أَنْ يلتزموا هَذِهِ الحركات، ويحرصوا عليها ذَلِكَ الحرص كلّه، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً، بل لقد كانت حارساً لأمن اللَّبْس في النِّظَام والسِّياق معاً(٦٥). فالعرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به، إِذَا ذُكِرَ الفاعلُ، إلاّ أَنَّهُ قد جاء الفاعلُ منصوباً، والمفعول مرفوعاً إِذَا أمن اللَّبْس.

ومن ذَلِكَ قوله تعالى: {فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ}(٦٦)، على قراءة ابن كَثِيْر، وابن محيصن، فعند الزَّمَخْشَرِيّ «أَنَّهَا استقبلته بِأَنْ بلغته، واتّصلت به»(٦٧)، وعند أَبِي حَيَّان: «أَنَّ مَنْ تلقّاكَ، فقد تلقّيته»(٦٨) فتصحّ نسْبَةُ الفعل إلى

---

(61) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج٨، ١٣٣.

(62) والبيت لرجل اسمه أَبُو حَيَّان الفقعسيّ، وهو مِنَ الرّجز المشطور. البغداديّ، عبد القادر بن عمر. *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*. ج١، ٣٦٨.

(63) النجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم. *دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها*. ط١، دار البشير، عمّان-الأردن، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ١١٥.

(64) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*. تحـ. محمّد علي النّجّار. ج١، ط٢، دار الهدى، بيروت-لبنان، د.ت، ١٤٤.

(65) عرفة، محمّد أحمد. *النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة*. مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، ١١٤.

(66) سورة البقرة، الآية ٣٧.

كلّ واحدٍ. وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وقيل: لمّا كانت الكلمات سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً»(٦٩)، وقال الآلوسيّ: «فَكَأَنَّهَا –يعني الكلمات– مكرمةً له؛ لكونها سبب العفو عنه، وقد يجعل الاستقبال مجازاً عن البلوغ بعلاقة السّببيّة»(٧٠). فحاصلُ الأمر أَنَّهُ يحافظ على رفع الفاعل، ونصب المفعول إِذَا احتمل كلّ واحدٍ منهما أَنْ يكون فاعلاً، وذَلِكَ نحو: "ضرب زيدٌ عمراً"، فلو لم ترفع "زيداً"، وتنصب "عمراً" لما علم الفاعل من المفعول، وأمّا إِذَا أَمِنَ اللَّبْس، وفهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت.

٣- إِشْكَالِيَّةُ المَعْنَى:

إِنَّ حاجةَ المتلقّي إلى الفكر مُلِحَّةٌ من أجل إدراك المعنى الَّذِي يسهم في تشكّله عندَه، مجموعةٌ من القرائن والرّوابط الَّتِي تهيّئ للتّركيب جاهزيّته وفاعليّته في السِّياق الَّذِي تردُ فيه؛ ولمّا كان إدراك المتلقّي مختلفاً بين شخصٍ وآخر؛ نتيجةً لسعة الاطّلاع، والاستعداد الذهنيّ والفطريّ الَّذِي يتفاوت بين الأشخاص، كان التَّعَدُّد في توجيه المعاني وتفاوتها فيما بينهم، من حَيْثُ الاعتداد باللفظ وحدَه، أو بالمعنى وحده، أو بتغليب أحدهما على الآخر، أو بالأخذ بما يصلح منهما في السِّياق الَّذِي يأتي فيه المقامُ الموجِبُ لأحدهما بتفضيله على الآخر، والأصل في قواعد الإعراب أَنْ يتطابق الحلّ المعنويّ مع الحلّ الإعرابيّ، ولكنّ المعربَ قد يفسّر الكلمة تفسيراً معنويّاً، ولا ينظر إليه من الزّاوية الإعرابيَّة؛ لأَنَّهُ لو حمّل كلامَهُ على أَنَّهُ إعراب لكان غير جائز، فوجب المصير إلى الحلِّ المعنويّ، ومن أمثلة ذَلِكَ المسألةُ الَّتِي أوردها ابن هِشَام في كتابة "ثلاث رسائل في النّحْو"، بقوله: «ما إعراب { أَحْوَى}، مِنْ قولِهِ تعالى: {فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى}(٧١)؟ الجوابُ: إِنْ فُسِّرَ بـــ "الأخفى" كانَ حالاً مِنَ {الْمَرْعَى}، أو بـــ "الأسود" كانَ صفةً لـــ الغثاء"»(٧٢)؛ إذِ إِنَّ توجيهَ الآيةِ الكريمةِ إعرابيّاً، مُتَوَقِّفٌ على معناها ليس غير. والأمثلة على ذَلِكَ كثيرة، والشِّوَاهِد متعدّدة، وتخريجاتها تعجُّ في كتب التَّفسير والنَّحْو واللُّغَة، وسأكتفي منها بقوله تعالى: {إِنَّ السَّاعَةَ ءاَتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى}(٧٣)، فقوله تعالى: {أُخْفِيهَا} لا يُحْمَلُ على ظاهره؛ لأَنَّ السّاعة آتيةٌ لا ريب فيها، ولمّا كان الإخبار بِأَنَّهَا ستأتي بقوله: {ءاَتِيَةٌ}، تحقيقاً اقتضى أَنْ تكون ظاهرة لا مخفيّة؛ لذَلِكَ لا بُدّ من حمل الآية الكريمة على المعنى لا على ظاهر اللّفظ، ولمّا كان الأمر كَذَلِكَ تعدّدت الآراء والتَّأويلات، وتنوّعت الأحكام والتَّخْرِيجات: أحدها: نقله القُرْطُبِيّ عن بعض اللُّغَوِيِّيْنَ بقوله: «يجوز أَنْ يكون {أُخْفِيهَا} بضمّ الهمزة، معناه: "أُظهرها" لأَنَّهُ يقال: "خَفَيتُ الشّيء، وأخفيتُهُ، إِذَا أظهرتُهُ"؛ فأخفيته من حروف الأضداد يقع على السّتر والإظهار،

---

(67) الزَّمَخْشَرِيّ، محمّد بن عمر. *الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل*. تحـــ. عبد الرّزّاق المهـــدي. ج١، ط٢، دار إحياء التُّرَاث العربي – مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت–لبنان، ١٤٢١هـــ-٢٠٠١م، ١٥٧.

(68) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين. *البحر المحيط*. ج١، ٢٣٩.

(69) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج١، ٢٩٥.

(70) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج١، ج١، ٣٧٧.

(71) سورة الأعلى، الآية ٥.

(72) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام. *ثلاث رسائل في النَّحْو*. تحـــ. نصر الدِّين فارس؛ عبد الجليل زكريّا. ط١، دار المعارف، حمص، ١٩٨٧م، ٣٩.

(73) سورة طه، الآية ١٥.

وقال أبو عُبَيْدَة: خَفَيْتُ وأخفيْتُ بمعنى واحد»(٧٤)، وكَذَلِكَ نقل عن الحسن قوله: «وهَذَا حسنٌ؛ وقد حكاه عن أبي الخطّاب، وهو رئيسٌ من رؤساء اللُّغَة لا يُشكُّ في صدقه، وقد روى عنه سِيْبَوَيْهِ، وأنشد(٧٥):

وَإِنْ تَكْتِمُــوا الــدَّاءَ، لا نَخْفِــهِ   وَإِنْ تَبْعَثُوا الحَــرْبَ لا نَقْعُــدِ.

كذا رواه أبو عُبَيْدَة عن أبي الخطّاب، وقال امرؤ القيس(٧٦):

خَفَــاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِــنَّ، كَأَنَّمَــا   خَفَاهُــنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ.

أي: أظهرنَ»(٧٧). وهَذَا وجهٌ ثانٍ يقوله أَبُو حَيَّان: «والهمزة هنا للإزالة؛ أي: أزلت الخفاء، وهو الظّهور، وَإِذَا أزلت الظّهور صار للسّتر، كقولك: أعجمت الكتاب: أزلت عنه العجمة»(٧٨). ووجه ثالثٌ نقله السَّمِيْن الحَلَبِيّ عن ابن جُبَيْر المكيّ، وهو أَنَّ «كاد زائدة، وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ شاهداً عليه قول الشّاعر(٧٩):

سَرِيْعٌ إِلَى الهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلاحُهُ   فَمَــا إِنْ يَكَــادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّــسُ.

وقال آخر(٨٠):

وَأَلاَّ أَلُــومَ النَّفْسَ فِيْمَا أَصَابَنِي   وَألاَّ أَكَــادَ بِالَّذِي نِلْتُ أَبْجَــحُ.

ولا حُجّةَ في شيءٍ منه»(٨١). ووجهٌ رابعٌ استحسنه النَّحَّاس(٨٢)، وهو أَنَّ خبرها محذوفٌ تقديره: "أكادُ آتي به لقربها"، وَمِنْهُ قول الشاعر(٨٣):

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي   تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلائِلُهْ.

أي: وكدتُ أفعلُ، فالوقف على "أكادُ"، والابتداء بـــ "أخفيها". وهَذَا تخريجٌ خامسٌ يقوله الزَّمَخْشَرِيّ: «أي: أكاد أخفيها، فلا أقول هي آتية؛ لفرطِ إرادتي إخفاءها، ولولا ما في الإخبار بإتيانها مع تعميةِ وقتها من اللّطف لما أخْبَرْتُ به»(٨٤). ووجهٌ سادسٌ ينقله الآلوسيّ بقوله: «وَرُوِيَ عن ابن عبّاس، وجعفر الصّادق –رضي الله عنهما– أَنَّ المعنى: "أكاد أخفيها من نفسي"، ويؤيّده أَنَّ في مصحف أبيّ كَذَلِكَ، وروى ابن خَالَوَيْهِ عنه ذَلِكَ بزيادة: "فكيف أظهركم عليها"، وفي بعض القِرَاءَات: "فكيف أظهرها لكم"، وفي مصحف عبد الله بزيادة: "فكيف يعلمها مخلوقٌ"، وهَذَا محمولٌ على ما جرتْ به عادة العرب من أَنَّ أحدهم إِذَا أراد المبالغة في كتمان الشّيء، قال: كدتُ أخفيه من نفسي، ومن ذَلِكَ قوله(٨٥):

أَيَّامَ تَصْحَبُنِي هِنْــدٌ وَأُخْبِرُهَــا   مَا كِدْتُ أَكْتُمُهُ عَنِّي مِــنَ الخَبَرِ.

---

(74) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. مج٦، ج١١، ١٢٢-١٢٣.

(75) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه. امرؤ القيس، ابن حجر. *الدّيوان*. طبع السّندوبيّ، الاستقامة، مصر، د.ت، ١٨٦.

(76) امرؤ القيس، ابن حجر. *الدّيوان*، ٥١.

(77) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. مج٦، ج١١، ١٢٣.

(78) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين. *البحر المحيط*. ج٦، ٢٨٨.

(79) البيت لزيد الخيل. وذكره ابن الأَنْبَارِيّ في "الأضداد". ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات. *الأضداد*، ٩٧.

(80) ذكره القُرْطُبِيّ في "الجامع"، ولم يذكر قائله. القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. مج٦، ج١١، ١٢٣.

(81) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج٨، ٢٠.

(82) النَّحَّاس، أحمد بن محمّد. *إعراب القرآن*. تحـــ. د. زهير غازي زاهر. ج٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ٣٣٥.

(83) البيت لضابئ البرجميّ. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*، ج٤، ٨٠.

(84) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر. *الكشّاف*. ج٣، ٥٧-٥٨.

(85) ذكره أَبُو حَيَّان، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ، والقرطبيّ، وغيرهم، ولم يقفْ أحدٌ مِنْهُمْ على صاحبهِ.

ونحو هَذَا من المبالغة قوله ρ في حديث السّبعة الَّذِيْنَ يظلّهم الله تحت ظلِّه: "وَرَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِيْنُهُ(٨٦)"، ويجعل ذَلِكَ من باب المبالغة يدفع ما قيل: إِنَّ إِخفاء ذَلِكَ من نفسه –سبحانه– مُحَالٌ، فلا يناسب دخول "كاد" عليه، ولا حاجة لما قيل: إِنَّ معنى: "منْ نفسي: من تلقائي، ومنْ عندي"، والقرينة على هَذَا المحذوف إثباته في المصاحف، وكونه قرينة خارجيّة لا يضرّ؛ إذ لا يلزم في القرينة وجودُها في الكلام، وقيل: الدّليل عليه أَنَّهُ لا بدّ لـــ {أُخْفِيهَا} من متعلّق، وهو: "من يخفى منه" ولا يجوز أَنْ يكون من الخلق؛ لأَنَّهُ تعالى أخفاها عنهم، لقوله سبحانه: {إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ}(٨٧) فيتعيّن ما ذُكِرَ»(٨٨). وتأويلٌ سابعٌ نسب للأخفش بقوله: «وزعموا أَنَّ تفسير {أَكَاد}: "أريد"، وَأَنَّهَا لغة؛ لأَنَّ "أريد" قد تُجعل مكان {أَكَاد} مثل: "جداراً يريد أَنْ ينقضَّ"؛ أي: "يكاد أَنْ ينقضَّ"، فَكَذَلِكَ {أَكَاد} إِنَّمَا هي "أريد"(٨٩)»، وردّه السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «الكَيْدُوْدَةُ بمعنى الإرادة... لا ينفع فيما قصدوه»(٩٠). وَمِمَّا سَبَقَ يتبيَّنُ لنا أَنَّ استحالة حمل النُّصُوص على ظاهر اللّفظ، الَّتِي أوجبت أَنْ تُحْمَلَ على المعنى، قد جعلت الكلام يحتمله غيرُ معنىً، وساهمت في تعدّد الأَوْجُه الإعرابيَّة الَّتِي انعكست على تفسير الآيات القُرْآنِيَّة، فتعدّدت الاحتمالات، وتشعّبت التَّأْويلات.

٤- الاحْتِجَاجُ لِلْقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ:

ومن الشِّوَاهِدِ الكثيرة الَّتِي تدلّ على تعدّد المعاني وتنوّعها، بتعدّد القِرَاءَات، وتنوّع أعاريبها، قوله تعالى: {وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ}(٩١): قرأ الجمهور: {لِتَزُولَ} بكسر "اللام" الأولى، ونصب الأخيرة(٩٢)؛ وفيها ثلاثةُ أَوْجُه: أحدُها: أَنَّ {إِنْ} نافية، و"اللام" في {لِتَزُولَ} لام الجحود(٩٣)؛ لأَنَّهَا بعد كونٍ منفيٍّ، وفي {كَانَ} –حينئذٍ– قولان: الأوّل: تامّة، والمعنى: "تحقير مكرهم على أَنَّهُ ما كان لِتزول منه الشّرائع والنّبوّات وأقدار الله، الَّتِي هي كالجبال في ثبوتها وقوّتها"، ويؤيّد هَذَا التَّأويل ما رُوِيَ عن ابن مسعودٍ أَنَّهُ قرأ: {وَمَا كَانَ} بما النّافية(٩٤)، والثَّانِي: ناقصة، وفي خبرها مذهبان: الأوّل: أَنَّهُ محذوفٌ، وَأَنَّ "اللام" مقويّة لتعدية ذَلِكَ الخبر المقدّر لضعفه، وهو رأي البَصْرِيِّيْنَ(٩٥)، والتَّقْدِيْر: "ما كان مكرُهم مريداً لأَنَّ تزولَ"، و"أَنْ تزولَ" هو مفعول "مريداً"، والتَّقْدِيْر: "ما كان مكرُهم مريداً إزالة الجبال"؛ والثَّانِي: أَنَّ "اللام" زائدة لتأكيد النّفي، وَأَنَّ الفعل بعدها هو خبر {كَانَ}، وهَذِهِ "اللام" هي العاملةُ للنّصب في الفعل بنفسها لا بإضمار "أَنْ"، والتَّقْدِيْر: "ما كان مكرهم يزول منه الجبالُ"، وهو مذهب الكُوفِيِّيْنَ(٩٦)، وضعّف أبو البقاء مذهب الكُوفِيِّيْنَ؛ لأَنَّهُ إِنْ كانَ النَّصْب باللام نفسِها، فليست

---

(86) النّووِيّ، يحيى بن شرف. *شرح صحيح مُسلم*. إعداد مجموعة أساتذة مُختصّين بإشراف عليّ عبد الحميد بلطهجـــي. ج٧، ط١، دار الخير، دمشق–بيروت، ١٤١٤هـــ–١٩٩٤م، رقم (١٠٣١)، ٩٩–١٠١.

(87) سورة لقمان، الآية ٣٤.

(88) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج٩، ج١٦، ٢٥١–٢٥٢.

(89) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة. *معاني القرآن*. ج٢، ٣٧١.

(90) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج٨، ٢١.

(91) سورة إِبْرَاهِيم، الآية ٤٦.

(92) الخطيب، د. عبد اللطيف. معجم *القِرَاءَات*. مج٤، ج٤، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٢هـــ–٢٠٠٢م، ٥١٤.

(93) ابن عاشور، محمّد الطّاهر. *التّحرير والتّنوير*. مج٦، ج١٣، دار سُحْنُون، تونس، د.ت، ٢٥٠.

(94) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين. *البحر المحيط*. ج٥، ٥٦٢.

(95) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ (ومعه كتاب الانتصاف من الإنـــصاف)*. تحـــ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد. ج٢، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت–لبنان، ١٤٢٤هـــ–٢٠٠٣م، ٥٢٦–٥٢٧.

(96) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج٣، ٥٠٧.

زائدة؛ وَإِنْ كان النَّصْب بإضمار "أَنْ"، فَسَدَ من جهة المعنى(٩٧). وَرَدَّ ابنُ هِشَام عَدَّ "اللام" للجحود، بقوله: «وزعم كثيرٌ من النَّاس أَنَّهَا لام الجحود، وفيه نظر لأَنَّ النّافي على هَذَا غير "ما، ولم"، ولاختلافِ فاعِلَي "كان، وتزول"»(٩٨). والوجه الثَّانِي: أَنْ تكونَ {إِنْ} مخفّفة من الثّقيلة، قاله أبو البقاء، والمعنى: "أنّهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثّبوت، ومثل هَذَا المكر باطل"، وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «وَإِنْ عَظُمَ مكرُهم وتبالغَ في الشّدّة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدّته؛ أي: "وَإِنْ كَانَ مكرُهم مُسَوًّى لإِزالةِ الجبالِ، مُعَدًّاً لذَلكَ"»(٩٩). وقال ابن عَطِيَّة: «تحتملُ عندي هَذِهِ القراءة أَنْ تكون بمعنى: تعظيم مكرهم؛ أي: وَإِنْ كان شديداً، إِنَّمَا يفعل لتذهب به عظامُ الأمور»(١٠٠)، ومفهوم الأقوال الثَّلاثَة أَنَّ {إِنْ} مخفّفة من الثّقيلة لأَنَّهَا كلّها إثبات. والوجه الثَّالِث: أَنَّهَا شرطيّة، والمراد أَنَّهُ –سبحانه– مجازيهم على مكرهم ومبطله، إِنْ لم يكن في هَذِهِ الشّدّة، وَإِنْ كان فيها، وجواب الشّرط محذوف؛ أَيْ: "وَإِنْ كان مكرُهُم معدّاً لإزالة أشباه الرّواسي –وهي المعجزات والآيات– فاللهُ مجازيهم بمكرٍ هو أعظمُ منه"، وإلى هَذَا مال ابن هِشَام بقوله: «والَّذِي يظهر لي أَنَّهَا لام "كي"، وَأَنَّ {إِنْ} شرطيّة؛ أي: "وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكرٌ أعظم منه، وَإِنْ كَانَ مكرُهم لِشِدَّتِهِ مُعَدًّا لأَجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها الجبال"، كما تقول: أنا أشجع من فلانٍ، وَإِنْ كَانَ مُعَدًّاً للنّوازل»(١٠١)، وعند مكّيّ كسر "اللام" الأولى، ونصب الثَّانية هو الاختيار؛ لأَنَّهُ أَبْيَنُ في المعنى، ولأنّ الجماعة عليه، وعند الزَّجَّاج حسنة جيّدة، ورجّحها الطَّبَرِيّ(١٠٢).

وقرأ ابن عبّاس، ومجاهد، وابن وثّاب، وابن محيصن، والكِسَائِيّ: {وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ} بفتح "اللام" الأولى، ورفع الأخيرة(١٠٣)؛ ومن أجل هَذِهِ القراءة رجّح العُلَمَاء الوجهين الأخيرين في القراءة الأولى وهما كون {إِنْ} مخفّفة من الثّقيلة أو شرطيّة، على الأَوّل وهو كونها نافية؛ ويعلّل ذَلِكَ السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «لأنّ في الأَوّل معارضة لقراءة الكِسَائِيّ، وذَلِكَ أَنَّ قراءتَه تؤذِنُ بالإثبات، وقراءةَ غيره تؤذن بالنّفي»(١٠٤)، وأجاب بعضهم بِأَنَّ الحالَ في قراءة الكِسَائِيّ مشارٌ بها إلى أمورٍ عظامٍ غيرِ الإسلام ومعجزاته، كمكرِهِمْ صلاحيّةَ إزالتِها، وفي قراءة الجماعة مشارٌ بها إلى ما جاء النّبيُّ ρ من الدّين الحقِّ، فلا تعارض؛ إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفياً وإثباتاً. وَعَلَى هَذِهِ القراءة: {لَتَزُولُ} يكون لـــ {إِنْ} وجهان: أحدهما: أَنَّها مخفّفة مِنْ "إِنَّ" المؤكّدة، وقد أكمل إعماله، واللام فارقة بينها وبين النّافية، فيكون معنى الكلام: إثباتاً لزوال الجبال من مكرهم؛ أي: "هو مكرٌ عظيمٌ تزول منه الجبال، لو كان لها أَنْ تزول"، وهو مذهب البَصْرِيِّيْنَ(١٠٥)، وهَذَا من المبالغة في حصول أمرٍ شنيعٍ أو شديدٍ في نوعه، على نحو قوله تعالى: {تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا}(١٠٦)، يقول القُرْطُبِيّ:

---

(97) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات*. ج١، نشر إِبْرَاهِيم عوض، مصر، ١٣٦٩هـ–١٩٦١م، ١٥٩.

(98) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام. *مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب*. ٢٧٩.

(99) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر. *الكَشَّاف*. ج٢، ٥٢٩.

(100) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ. *المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. ١٠٦١.

(101) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام. *مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب*، ٢٧٩.

(102) الخطيب، د. عبد اللطيف. معجم *القِرَاءَات*. مج٤، ج٤، ٥١٥.

(103) *المرجع السابق*، مج٤، ج٤، ٥١٦.

(104) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج٧، ١٢٦–١٢٧.

(105) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج٨، ج١٣، ٣٦٣.

(106) سورة مريم، الآية ٩٠.

«ومعنى هَذِهِ القراءة استعظام مكرهم؛ أي: "ولقد عظم مكرُهم، حَتَّى كادتِ الجبالُ تزولُ منه»(١٠٧)، ويقول ابن خَالَوَيْهِ: «فالحجّة لِمَنْ فَتَحَ "اللاّمَ" وَرَفَعَ الفعلَ أَنَّهُ جعلها لام التّأكيد، فلم تؤثّر في الفعل، ولم تُزِلْهُ عن أصل إعرابه؛ وهَذِهِ القراءة توجب زوال الجبال لشدّة مكرِهِم وعِظَمِهِ»(١٠٨). وذكر أبو زرعة أَنَّ حجّة الكِسَائِيّ في هَذِهِ القراءة، «هي قراءة عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وابن مسعود: {وَإِن كَادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ} بالدّال، وهَذَا دليلٌ على تعظيم مكرهم»(١٠٩). والوجه الثَّانِي: أَنَّ {إِنْ} نافية، و"اللام" بمعنى "إلاَّ"، وهو مذهب الكُوفِيِّيْنَ، والقصدُ إلى تعظيم مكرهم، فالجملة حال من قوله تعالى: {وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ}؛ أي: عنده تعالى جزاء مكرهم، أو المكر بهم، والحال أَنَّ مكرهم بحَيْثُ تزول منه الجبال؛ أي في غاية الشّدّة(١١٠).

٥- التَّضْمِيْنُ النَّحْوِيُّ:

لَمْ يَقْتَصِرْ مُصْطَلَحُ التَّضْمِيْنِ فِي علومِ العَرَبِيَّةِ عَلَى علمِ النَّحْوِ، بل نراه في علم العروض يندرجُ تحت باب "عيوب القافية"، ونجده في كتب البلاغة تحت باب: "الاقتباس، والتَّضْمِين، والعَقْد، والحَلّ، والتّلْمِيْح"، أمّا في الكتب النَّحْوِيَّة، فهو في الغالب متناثرٌ في أبوابٍ ثلاثة: الأَوّل: "باب المعرب والمبني": ويدور الحديث فيه عن علل بناء بعض الأسماء، فيذكر النَّحْوِيُّونَ أَنَّ مِنْ تِلْكَ العلل "التَّضْمِين"، أو ما أسمَوه أَيْضَاً "الشّبه المعنويّ"، والثَّانِي: "باب حروف الجرّ"، والثَّالِث "باب المتعدّي واللاّزم": ويتناولُ هَذَانِ البابانِ الأخيرانِ "التَّضْمِين" بالمفهوم الَّذِي نبحثه هنا، وهو ما يعرف بتضمين الحرف معنى حرف آخر، أو الفعل معنى فعلٍ آخر، على ما سنرى، ولَعَلَّ أوّل من أشار إلى مفهوم التَّضْمِين إشارةً عابرةً، دون أَنْ يذكر اسم المصطلح، هو سِيْبَوَيْهِ في "الكتاب"، وذَلِكَ بقوله: «ومن كلامهم أَنْ يجعلوا الشّيءَ في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»(١١١). ونرى في "الكتاب" غيرَ مثالٍ على ذَلِكَ، كمجيء الفعل "تقول" بمعنى "تظنّ"، يقول سِيْبَوَيْهِ: «وَاعْلَمْ أَنَّ "قُلْتُ" إِنَّمَا وقعْتَ في كلام العرب على أَنْ يُحْكى بها، وَإِنَّمَا يُحْكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: "قلتُ: زيدٌ منطلقٌ"؛ لأَنَّهُ يحسنُ أَنْ تقولَ: "زيدٌ منطلقٌ"، ولا تدخل "قُلْتُ"، وما لم يكن هكذا أُسْقِطَ القولُ عنه... وَكَذَلِكَ جميع ما تصرّفَ من فعلِهِ، إلاّ "تقول" في الاستفهام، شبّهوه بــ "تظنّ"... كَمَا أَنَّ "مَا" كــ "لَيْسَ" في لغةِ أهلِ الحجاز، ما دامت في معناها»(١١٢)، وأعطى أمثلةً على ذَلِكَ، كقول الكميت بن زيد الأسديّ(١١٣):

٥١- أَجُهّــالاً تَقُــولُ بَنِــي لُــؤَيٍّ لَعَمْــرُ أَبِيــكَ أَمْ مُتَجَــاهِلِــينــا.

فــ: "جُهّالاً" المفعول الثَّانِي لــ "تقول" الَّتِي جاءَت بمعنى "تظنّ"، و"بني" المفعول الأوّل، وَبِذَلِكَ يكون "تقول" قد نصب المبتدأ أو الخبر مفعولين، كما تنصبهما "تظنّ".

وقيل: التَّضْمِين من باب الكناية، وقيل: هو من باب المجاز؛ وذَلِكَ للتّقارب الشَّدِيد بين تعريفات كلٍّ من الكناية، والمجاز، والتَّضْمِين، عند عُلَمَاء البلاغة، والنّحو. فيما ذهب جماعةٌ إلى أَنَّ اللّفظَ في الأصلِ لم يوضع

---

(107) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. مج٥، ج٩، ٢٤٩.

(108) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد. *الحجّة في القِرَاءَات السبع*. تحــ. د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنــان، ١٤٢١هــ-٢٠٠٠م، ٢٠٣.

(109) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة. *حجّة القِرَاءَات*. تحــ. سعيد الأفغانيّ، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٢هــ، ٣٧٩.

(110) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج٨، ج١٣، ص٣٦٣.

(111) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج١، ص٢٨.

(112) *المصدر السّابق*، ج١، ص١٨٣.

(113) *المصدر نفسه*، ج١، ص١٨٤.

للحَقِيْقَة والمجاز معاً، وَعَلَيْهِ فالجمع بينهما مجازٌ خاصٌّ يسمّونه بالتَّضْمِين، تفرقةً بينه وبين المجاز المطلق(١١٤). ولَعَلَّ أوّل مَنْ أفرد باباً للتّضمين النَّحْويّ هو ابن جنّي وأسماه: "باب تضمين الفعل معنى فعل آخر"(١١٥).

وأمّا نظرة المُحْدَثِيْنَ إلى التَّضْمِين، فلم تخرج في عمومها، عن نظرة القُدَمَاء، وأنقل هنا تعريف مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة في مصر، وهو: «أَنْ يؤدّيَ فعلٌ أو ما في معناه في التّعبير، مؤدّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فَيُعْطَى حُكْمَهُ في التّعدية واللّزوم»(١١٦). ومن الأمثلة الَّتِي تؤكّد أَنَّ للتّضمين دوراً أساساً في صياغة المعنى وتشكيله في بعض آي القرآن الكريم، قوله تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِيْنَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ}(١١٧)، فالفعل "أسرف" لا يتعدّى إلى مفعوله بحرف الجرّ "على"؛ لذَلِكَ رأوا أَنْ يُضَمِّنُوه معنى فعلٍ آخر كي يستقيم المعنى، وينسجم مع اللّفظ الَّذِي يحمله، فذهب معظمهم إلى القول بالتَّضْمِين، متّفقين على ضرورته في هَذَا المقام، ثُمّ اختلفوا في اختيار الفعل المناسب كي يضمّنوه معناه، فذهب الزَّمَخْشَرِيّ إلى أَنَّ الفعل {أَسْرَفُوا} قد ضُمِّنَ معنى الفعل "جَنَوا"، لكي يتعدّى بحرف الجرّ {عَلَى}، فيتوجّه المعنى على اللّفظ الَّذِي يقتضيه، بقوله: «{أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ} جَنَوا عليها بالإسراف في المعاصي والغلوّ فيها»(١١٨)، وكان الآلوسيّ قد ذكر هَذَا الوجه بقوله: «وضُمِّنَ معنى الجناية ليصحّ تعدّيه بـــ {عَلَى}، والمضمّن لا يلزم فيه أَنْ يكونَ معناه حقيقيّاً»(١١٩)، وذكر أَيْضَاً وجهاً آخر، وهو أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى الفعل "أفرطوا"، ليكون المعنى على هَذَا الوجه: "أفرطوا في المعاصي جاثين عليها"، وإلى هَذَا الوجه مال البيضاويّ، بقوله: «أفرطوا في الجناية عليها بالإسراف في المعاصي»(١٢٠)، وذهب ابن عاشور في "التّحرير والتّنوير" من المُحْدَثِيْنَ إلى أَنَّهُ قد ضُمِّنَ معنى الفعل "أكثروا" وفصّل ذَلِكَ وعلّله بقوله: «والإسراف: الإكثار... والأكثر أَنْ يُعَدّى إلى متعلّقه بحرف "من"، وتعديته هنا بـــ {عَلَى}؛ لأَنَّ الإكثار هنا من أعمال تتحمّلها النّفس، وتثقل بها، وذَلِكَ متعارف في التّبعات والعدوان، تقول: "أكثرتُ على فلانٍ"»(١٢١). وقدّر عبد الرّحمن حبنّكة حالاً محذوفةً قد عملت في شبه الجملة بعدها، وهَذِهِ الحال هي: "جَانِيْنَ"، بقوله: «{أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ}؛ أي: أسرفوا جانينَ على أنفسهم بِأَنَّهُمْ استحقّوا بجرائمهم عقابَ اللهِ الحكَمِ العَدْلِ»(١٢٢). وخالف الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ فيما ذهب إليه، من أَنَّ الفعل {أَسْرَفُوا} قد تضمّنَ معنى الفعل "عَدَوْا"، وعلّل ذَلِكَ مُتّكئاً على المعنى، بقوله: «ولَعَلَّ تضمين "عَدَوْا" أدلُّ على المراد من "جَنَوْا"؛ لأَنَّ "جنى على نفسه: أذنب ذنباً يؤاخذ عليه"، أمّا "عدا على نفسه، فظلَمَها وجاوز القَدْرَ في ظلمها"، فالعدوان مع سياقِ القنوط أَوْلى من الجناية؛ فالإسراف على النّفس مطلقٌ، يشمل الإشراك

---

(114) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم. *التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم*. مج١، ط١، مكتبة دار الزَّمَان، المدينة المنوّرة–المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م، ٩٦.

(115) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*. ج٢، ٣٠٨.

(116) حسن، عبّاس. *النَّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)*. ج٢، ط١، آوند دانش، مصر، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ص٥٠٠.

(117) سورة الزمر، الآية ٥٣.

(118) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر. *الكشّاف*. ج٤، ١٣٨.

(119) الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. مج١٣، ج٢٤، ٢١.

(120) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ. *أنوار التَّنْزِيل وأسرار التَّأوِيل المعروف بتفسير البيضاويّ*. مج٢، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت–لبنان، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م، ٣٢٨.

(121) ابن عاشور، محمّد الطّاهر. *التّحرير والتّنوير*. مج٩، ج٢٤، ٤٢.

(122) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن. *معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر (تفسيرٌ تدبُّريٌّ للقرآنِ الكريمِ بحسبِ ترتيبِ النُّزولِ وِفْقَ منهجِ كتابِ "قواعدِ التَّدبُّرِ الأمثلِ لكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ")*. مج١٢، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ٢٥٥.

والإفراط في أنواع المعاصي، والعدوان عليها مقيّد، ولَعَلَّ استعمال الإسراف بدلاً من العدوانِ أسوغ مع السِّياق، سياقِ الرّحمة، وفتح باب الأمل، فلا يقنطوا، ولا ييأسوا، ويبقى المسرف على نفسه رجلاً قلبُهُ بين اليأسِ ممّا حصدت يداه في ظلمِ نفسِهِ، وبين الرّجاء فيما عند الغفور الرّحيم، يفتحُ لهم أبواب رحمته على مصراعيها بالتّوبة ويدعوهم إلى الأوبة إليه غير قانطين ولا يائسين... ولا يحتاج الوالج فيه إلى استئذان، ففضل التَّضْمِين أَنَّهُ جمع المعنيين جميعاً، فالزمْهُ لشرفِهِ، واشدُدْ يدَكَ به»(١٢٣).

ومن الشّواهد الشّعريّة على تضمين الفعل المتعدّي معنى اللاّزم قول ذي الرّمّة(١٢٤):

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ عَنْ ذِي ضُرُوعِهَا   إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيْبِهَا نَصْلِي

فَقَدْ ضَمَّنَ الفعل المتعدّي "يجرح" معنى اللاّزم "يفسد"، بدليل تعدّيه بحرف الجرّ "في". ومن شواهد تضمين الفعل اللاّزم معنى المتعدّي قوله تعالى: {وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ}(١٢٥)؛ أي: "لا تنووا"؛ لأنَّ "عَزَمَ" لا يتعدَّى إلاّ بحرف الجرّ "على"، فتقول: "عزمْتُ على كذا"(١٢٦).

٦- المَذَاهِبُ الدِّيْنِيَّةُ(١٢٧):

فقد حاولت بعضُ الفرقِ الإسلاميَّة أَنْ تُؤَوِّلَ النُّصُوص القُرْآنِيَّةَ الَّتِي لا تتّفقُ وَمعتقداتِهم.

٧- الأَهْوَاءُ الشَّخْصِيَّةُ(١٢٨):

وتصدرُ عن تنازعٍ بينَ نحويٍّ وآخر، عن عمدٍ وقصدٍ، بغرض النّكايةِ أو الإغاظةِ.

٨- طَلَبُ الرِّزْق(١٢٩):

فقد كان هناك نفرٌ من النَّحْوِيِّيْنَ اتّخذوا من صناعة النَّحْو وسيلةً للرّزق وطلب العيش، وقد تعمّدوا الإغراب والتّعقيد والخروج عن المألوفِ في صناعتهم، حَتَّى يضمنوا حاجة النَّاس إليهم في تفسير ما أغربوا فيه، وتسهيل ما عقّدوه، إذ إنّهم لو قالوا السّهل اليسير الواضح ابتداءً، لما احتاج النَّاس إليهم، وانقطع رزقهم.

٩- الافْتِتَانُ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ:

وقد كان له أثرٌ واضحٌ في التَّأويل، في مسائله المختلفة، كالحذفِ، وما يكون في موضع المفرد من الجمل وأشباهها، والمصادر المؤوّلة، ممّا كانت علامات الإعراب فيه غيرَ ظاهرة(١٣٠).

وَمَا لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا، أَنَّ هَذِهِ الظَّواهِرَ الأربعَ الأَخيرةَ، إِنَّمَا كانت محدودةً، ولَمْ ترقَ إلى كونها ظاهرةً حقيقيّةً بنى عليها النَّحْوِيُّونَ الكثيرَ من الأحكام، أو خرَّجَ عليها العديدَ من القواعد، وكانت في مجملها، تخرجُ عن اجتهاداتٍ فرديّةٍ، ينفردُ فيها نحويٌّ عن آخر؛ لسببٍ من الأسباب الأربعة الَّتِي ذُكِرَتْ، ممّا يجعلُ رأيَهُ ضعيفاً، واجتهادُهُ بعيداً، لا يعتمد على سببٍ قويٍّ، أو حُجَّةٍ منطقيّة؛ ولأنَّ الأمثلة على هَذِهِ المظاهر مذكورٌ بعضُها في مظانِّ

---

(123) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم. *التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم*. مج٢، ٤٠٩.

(124) ذو الرّمَة. *الدِّيوان*. شرح عبد الرّحمن المصطاوي. ط١، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ٢١٩.

(125) سورة البقرة، الآية ٢٣٥.

(126) حامد، د. أحمد حسن. *التّضمين في العربيّة*. ط١، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ٥٣-٥٤.

(127) الحمّوز، د.عبد الفتّاح أحمد. *التّأويل النّحْويّ في القرآن الكريم*. ج١، ٢٥.

(128) ياقوت، د. أحمد سليمان. *ظاهرة الإعراب في النّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم*. دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٣م، ١١١.

(129) *المرجع السّابق*، ١١٩.

(130) الحموز، د.عبد الفتّاح أحمد. *التّأويل النّحْويّ في القرآن الكريم*. ج١، ٢٢.

النَّحْو، وكتب التَّفسير، قديمها وحديثها، كانَ مِنَ الإجحافِ بالبحثِ تجاهلُ الإشارةِ إليها، وإنَّمَا ما يمكن تجاهلُهُ هو التّفصيلُ في الحديث عنها؛ إذ لا نرى غايةً تغني البحث من وراء ذَلِكَ؛ فكلّها اختلافاتٌ نابعةٌ من أغراضٍ داخليّةٍ نفسيّةٍ محدودة الغاية، مقصودة الهدف، عمّقت الجدل، وعقّدت النَّحْو، وذهبت بِهِ إلى المكانِ الَّذِي لا يريد، وابتعدت به عن السّبب الَّذِي وضع من أجله.

الإسْتِنْتَاجَاتُ، والتَّوْصِيَاتُ:

إنَّ ما وَرَدَ في هذا البحثِ من عرضٍ ومناقشةٍ وتحليلٍ لأهمّ الأسباب الّتي دفعت النحويّين إلى الاختلاف في أثناء خروجهم على القواعد الّتي استنّوا معاييرها ومقاييسها، يؤدّي من غير شكٍّ إلى غناءٍ في المعاني وثراءٍ في الدّلالات، ويؤكّد دور المعنى في توجيه الوجه الإعرابيّ عند هذا العالم أو ذاك.

وما تناولْتُهُ في التّحليل والدّراسة لأهمّ المظاهر الّتي أدّت إلى هذا الاختلاف، قد آذنَ بالخروجِ بنتائجَ مهمّةٍ وكثيرةٍ، قد يصعبُ الإحاطةُ بها جميعِها، ولعلّي أتمكّن من عرض أهمّ ما انتهيْتُ إليه، بعد الاستقراء والاستنباط، فيما يخصُّ موضوع اختلافِ النَّحْويّين، وأثره في توجيه المعاني في القرآن الكريم:

١- إنّ الاختلاف بين النَّحْويّين وما ينتج عنه من تعدّدٍ في التّحليل النَّحْويّ، كان له أسبابٌ كثيرة -لَمْ يُحْصِهَا جَمِيْعَهَا أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، وَحَاوَلْتُ فِي هَذَا البَحْثِ أَنْ أُحْصِيَهَا مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيْلاً- لعلّ بعضها يعود إلى المعايير التي اعتمدها النّحويّون في أثناء تقعيدهم للقواعد، وبعضها -وهو ما أظهرَهُ هذا البحث- يعود إلى ما تحوّل عن هذه القواعد وخرج عنها.

٢- ضَرُوْرَةُ التَّأْكِيْدِ عَلَى العَلاَقَةِ الوثيقةِ بَيْنَ عِلْمِ النَّحْوِ، وَعِلْمِ التَّفسيرِ؛ وَأَنَّ هُنَاكَ العديدَ مِنْ آيِ الذِّكْرِ الحكيمِ الَّتِي كَانَ لِلنَّحْوِ الفَصْلُ فِي توجيهِهَا، وَالفَضْلُ فِي الوقوفِ عَلَى أَغراضِهَا وَمَعَانِيْهَا.

٣- إِنَّ للاختلافات النّحويّة أَثَرَاً كَبِيْرَاً فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، نَتجَ عَنْهُ تَنَوُّعُ المَعَانِي وَاِتِّسَاعُهَا، وَإِنَّ الإِكْثَارَ مِنَ المَعَانِي فِي الآيَةِ الوَاحِدَةِ هُوَ مَقْصَدٌ مِنْ مَقَاصِدِ الاخْتِلاَفِ بين الأئمّةِ النّحويّين.

٤- إِنَّ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ أَثَرَاً كَبِيْرَاً فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، نَتَجَ عَنْهُ تنوُّعُ المَعَانِي وَاِتِّسَاعُهَا، وَإِنَّ الإِكْثَارَ مِنَ المَعَانِي فِي الآيَةِ الوَاحِدَةِ هُوَ مَقْصَدٌ مِنْ مَقَاصِدِ الاخْتِلاَفِ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

٥- إِنَّ لِلتَّضْمِيْنِ أَثَرَاً بَالِغَاً فِي تَعَدُّدِ المَعَانِي، وَتَنَوُّعِهَا، وَاتِّسَاعِهَا فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ وفي الشعر العربيّ، وَلَعَلَّهُ يُغْنِي فِي كَثِيْرٍ مِنَ الأَحْيَانِ عَنِ اللُّجُوءِ إِلَى التَّأْوِيْلِ الَّذِي يُعَقِّدُ الوَجْهَ، وَيُشَعِّبُ الاخْتِلاَفَ، وَيُعَمِّقُهُ.

المصادر والمراجع:(١٣١)

١. القرآن الكريم.

٢. الآلوسيّ، شهاب الدِّين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني*. قرأه وصحّحه محمّد حسين العرب. دار الفكر، بيروت–لبنان، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.

٣. الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة. *معاني القرآن*. تحـ. د. فائز فارس. ط٢، الكويت، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

٤. الأصفهانيّ، الحسين بن محمّد الرّاغب. *المفردات في غريب القرآن*. تقديم وائل أحمد عبد الرّحمن. المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة–مصر، د.ت.

٥. امرؤ القيس، ابن حجر. *الدِّيوان*. طبع السّندوبيّ، الاستقامة، مصر، د.ت.

٦. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ (ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف)*. تحـ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد. ج١، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت–لبنان، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٧. الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام. *ثلاث رسائل في النَّحْو*. تحـ. نصر الدِّين فارس؛ عبد الجليل زكريّا. ط١، دار المعارف، حمص، ١٩٨٧م.

٨. الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام. *مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب*. تحـ. مَازِن المُبَارَك؛ محمّد عليّ حمد اللّه، مراجعة سعيد الأفغانيّ. مؤسّسة الصّادق، طهران، ١٣٧٨هـ.

٩. البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ. *أنوار التَّنْزِيل وأسرار التَّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاويّ*. مج٢، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

١٠. الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تصحيح السّيّد محمّد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٦١م.

١١. الجرجانيّ، عليّ بن محمّد. *كتاب التّعريفات*. تحـ. د. محمّد عبد الرّحمن المرعشليّ. ط٢، دار النّفائس، بيروت–لبنان، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

١٢. ابن الجَزَرِيّ، محمّد. *النّشر في القِرَاءَات العشر*. صحّحه عليّ بن محمّد الضبّاع. دار الفكر، د.ت.

١٣. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*. تحـ. محمّد علي النّجّار. ط٢، دار الهدى، بيروت–لبنان، د.ت.

١٤. حامد، د. أحمد حسن. *التّضمين في العربيّة*. ط١، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

١٥. حبنّكة، عبد الرّحمن حسن. *معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر (تفسيرٌ تدبُّريٌّ للقرآنِ الكريمِ بحسبِ ترتيبِ النُّزولِ وِفْقَ منهجِ كتابِ "قواعدِ التّدبُّرِ الأمثلِ لكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ")*. ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

١٦. حسّان، د. تمّام. *اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها*. ط٢، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٧. حسن، عبّاس. *النَّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)*. ط١، آوند دانش، مصر، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

١٨. الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف. *الدُّرُّ المَصُون في علومِ الكتابِ المَكْنُون*. تحـ. د. أحمد محمّد الخرّاط. ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

---

(131) لا يعتدّ بكلمات: "ابن"، و:"أبو"، و:"أل" في ترتيب المصادر والمراجع.

١٩. الحلوانيّ، د.محمّد خير. *الخلاف النَّحْويّ*. دار الأصمعيّ، حلب، د.ت.

٢٠. الحموز، د. عبد الفتاح أحمد. *التَّأويل النَّحْويّ في القرآن الكريم*. ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض– المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

٢١. أَبُو حَيَّان، أثير الدّين. *البحر المحيط*. تحـ. د. عبد الرّزّاق المهدي. ط١، دار إحياء التُّرَاث العربي، بيروت–لبنان، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

٢٢. ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد. *الحجّة في القِرَاءَات السبع*. تحـ. د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٢٣. الخطيب، د. عبد اللطيف. *معجم القِرَاءَات*. مج٤، ج٤، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.

٢٤. ديرة، المختار أحمد. *دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء*. ط١، دار قُتَيْبَة، بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

٢٥. ذو الرّمّة. *الدِّيوان*. شرح عبد الرّحمن المصطاوي. ط١، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٢٦. الرَّازِيّ، أبو بكر. *مختصر اختلاف العُلَمَاء*. تحـ. د. عبد الله نذير أحمد. ط٢، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

٢٧. ابن أبي ربيعة، عمر. *الدِّيوان*. المكتبة التّجاريّة، مصر، ١٩٥٢م.

٢٨. الزُّبَيْدِيّ، محمّد مُرتضى الحسينيّ. *تاج العروس مِنْ جواهرِ القاموس*. مجموعة من المحقّقين. دار الهداية، د.ت.

٢٩. أبو زرعة، محمّد بن زنجلة. *حجّة القِرَاءَات*. تحـ. سعيد الأفغانيّ، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٣٠. الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد. *البُرهان في علوم القرآن*. تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهيم. ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا–بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.

٣١. الزَّمَخْشَرِيّ، محمّد بن عمر. *الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل*. تحـ. عبد الرّزّاق المهدي. ط٢، دار إحياء التُّرَاث العربي – مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت–لبنان، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

٣٢. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تحـ. د. محمّد كاظم البكّاء. ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٣٣. ابن عاشور، محمّد الطّاهر. *التّحرير والتّنوير*. دار سُحْنُون، تونس، د.ت.

٣٤. عبد الغني، د. أحمد عبد العظيم. القاعدة النّحويّة–دراسة نقديّة تحليليّة. كلّيّة دار العلوم–دار الثّقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

٣٥. عبد اللّطيف، د. محمّد حماسة. *العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث*. دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

٣٦. أبو عُبَيْدَة، معمر بن المثنّى التّيميّ. *مجاز القرآن*. تحـ. د. محمّد فؤاد سزكين. ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

٣٧. عرفة، محمّد أحمد. *النّحْو والنّحاة بين الأزهر والجامعة*. مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٥٦هـ–١٩٣٧م.

٣٨. ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ. *المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. ط١، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

٣٩. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات*. نشر إبْرَاهيم عوض، مصر، ١٣٦٩هـ–١٩٦١م.

٤٠. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *التّبيان في إعراب القرآن*. تحـ. مكتب البحوث والدّراسات. دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

٤١. العُكْبَرِيّ، أبو البقاء. *اللُّباب في علل البناء والإعراب*. تحـ. د. عبد الإله نبهان. دار الفكر، دمشق–سورية، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٤٢. فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم. *التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم*. ط١، مكتبة دار الزَّمَان، المدينة المنوّرة–المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٤٣. أبو الفرج، د. محمّد أحمد. *مُقَدِّمَة لدراسة فقه اللُّغَة*. ط١، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٦٩م.

٤٤. القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد. *الجامع لأحكام القرآن*. دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

٤٥. ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل. *تفسير القرآن العظيم*. مؤسّسة الرّيّان، لَم يُذكر على الغلاف بلد النّشر، ولا تاريخ الطبعة.

٤٦. الكفوي، أبو البقاء. *الكلّيات*. تحـ. عدنان درويش ؛ محمّد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٤٧. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم. *لسان العرب*. تحـ. عبد الله علي الكبير؛ محمّد أحمد حسب الله؛ هاشم محمّد الشَّاذّليّ. دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٤٨. النّجّار، لطيفة إبْرَاهيم. *دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها*. ط١، دار البشير، عمّان–الأردن، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

٤٩. النَّحَّاس، أحمد بن محمّد. *إعراب القرآن*. تحـ. د. زهير غازي زاهر. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

٥٠. النّوويّ، يحيى بن شرف. *شرح صحيح مُسلم*. إعداد مجموعة أساتذة مُختصّين بإشراف عليّ عبد الحميد بلطهجي. ج٧، ط١، دار الخير، دمشق–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

٥١. ياقوت، د. أحمد سليمان. *ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم*. دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٣م.